العقل من امور اهي صور مختلفة باعتبارات مختلفة على ما ستحقق في بحث الماهية
قوله ونوقض الوجهان بالحال فان الاحوال عندنا متماثلة في الثبوت متخالفة بالخصو
صيات فيزيد ثبوتها ويتسلسل وانها تحمل على جزئياتها فان كانت ثابتة
مشخصة والا انتقض وعلى احوال هي اعراض فيقوم العرض بالعرض فان قيل ان الا
حوال لا تقبل التماثل والاختلاف لا يلزم ثبوتها التسلسل ولا يكون شئ
منها كليا وحاليا والا فرجزئيا وعلى التسلسل انما يمتنع في الموجودات
الثابتة قلنا قبول المعقول من التماثل والاختلاف ضروري وامتناع التسلسل
سيجيء ثم تقرير الاول ان الاحوال لو كانت ثابتة لكانت متشاركة في الثبوت
متخالفة بالخصوصيات فيلزم ثبوتها زائدا عليها ضرورة ان ما به الاشتراك
مخالف لما به الامتياز وثبوتها ليس بمعنى فيكون ثبوتا ويتسلسل لما ذكرنا
من الوجود وتقرير الثاني ان الحال قد يكون كليا محمولا على جزئياته فان ثابتة فان كان
ثابتا فان تشخصا وان كان مشخصا منفيا امتنع كونه جزءا من الثابت وكذا اذا كان
منبعثا الانواع وان كان من اجناس الاعراض لزم قيام العرض بالعرض على ما ذكر ثم
جا هو جوابكم هو جوابنا فان قيل الحال لا يقبل التماثل والاختلاف لكن نحن
صفات الموجود لكلا يتحقق فيها ما به الاشتراك وما به الاختلاف فيلزم زيادة
ثبوتها ويتسلسل ولا يتعين من الكلية والجزئية ولا من المجانية واما
المتحيلة فيلزم ما ذكرتم بخلاف الموجودات وانها قابلة لها باعتبار العلم وايضا
لا نسلم استحالة التسلسل في الامور الثابتة وانما قام الدليل على استحالته
في الموجودات قلنا قبولها للتماثل والاختلاف ضروري لكل ما هو المعقول من
الشيء ان كان هو المعقول من الاخر فهما متماثلان والا مختلفان ومن قيل
انهم جعلوا التماثل والاختلاف اما ما لها او صفة وعلى التقديرين تقوم الحال بالحال
فيلزم ليس شيء لان الصفة فرع تحقق الثابت وان لم يكن موجودا وان اريد انه حال
او صفة موجودة فممنوع واستحالة التسلسل في الامور الثابتة مما قام عليه
بعض ادلة امتناع التسلسل على ما سيجيء وانما ما ذكر الكلام من انا لا نجوزنا

بسـ

وبسد ابطال الحوادث لا اول لها واثبات الصانع القديم فضعيف لانا لا نجوز في
الموجودات وبه يتم اثبات الصانع وتقرير القوم في النقض بالحال ان الاحوال متخالفة
بخصوصياتها ومتشاركة في عموم كونها احوالا وما به الاشتراك غير ما به
الامتياز فيلزم ان يكون للحال حال واخرى الى غير النهاية لا يقال لا نسلم ان معنى الحال
والا لما يكن موجودا ولا معدوما وهو صفة سلبية فلا يكون الاشتراك فيها
اشتراكا في حال فيلزم تسلسل الاحوال وروده الحكم المحقق بان الحال عندهم
ليست بسلبية محضة بل هي صفة ثابتة للموجود وليس بموجود ولا معدوم
ولهذا لم يجعلوا المستحيل حالا مع انه ليس بموجود ولا معدوم واذا الحال عند
هم على معنى غير سلب الوجود والعدم يختص بتلك الامور التي يسمونها
حالا ونشترك الاحوال فيه وهي لا توصف بالتماثل والاختلاف لان المثلين عند
هم ذاتان يسد كل منهما مسد الاخرى والمختلفان ذاتان لا يسد احدهما مسد
الاخر والحال ليس بذات لانها التي تدرك بالانفراد والحال لا يدرك بالانفراد
والمشترك ليس بمعنى واحد مشترك بل يحكم بان الحالين احدهما هو الحد
للاخر قوله الثالث ان الايجاد ليس بموجود والا احتاج الى ايجاد اخر
ويتسلسل ولا معدوما والا لما كان الفاعل موجدا شرع في وجوه اثبات
الحال ان الايجاد ليس بموجود والا احتاج الى ايجاد له يحتاج الى اخر وهكذا
الى لا نهاية له ولا معدوم والا لما كان الفاعل موجدا لانه بعد صدور المعلول
عنه لم تتصل به صفة لم تكن قبل الصدور وجرى ذلك ابدا لا يفارق الايجاد
الا ايجاد عينه ثم ثالث قول مثل هذا الا يجيء في الامور الموجودة لان كذا الايجاد
للمعلول او هذا الايجاد الوصف الذي هو الايجاد والجواب انا نختار انه معدوم
ولا نسلم لزوم ان لا يكون الفاعل موجدا اذ معنى الحال الا يجابي ولا ينافي
كون الوصف الذي اخذ منه المحمول معدوما في الخارج مع ذلك والامتناع
معدوم في الخارج قوله ولهم في الاصلين تقرير ثان مثل التعارض على ان النوع
ان المتحققة في العموم غير متناهية ولا ناخذ لا في فيها ولا تعبث بها